المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تنفيذ مفهوم المسؤولية عن الحماية في ليبيا
اسم الكاتب: أ.د. عمار حميد ياسين، م.م. فيصل غازي ناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6580
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنفيذ مفهوم المسؤولية عن الحماية في ليبيا

أ.د. عمار حميد ياسين
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
ammar.hameed@copolicy.uobaghdad.edu.iq

م.م. فيصل غازي ناصر
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
Faisal.ghazi@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٥/٧ تاريخ القبول:٢٠٢٣/٨/١٢ تاريخ النشر:٢٠٢٣/٩/١

الملخص

بعد الاحتجاجات التي اندلعت في ليبيا في فبراير ٢٠١١، استند مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى على مفهوم المسئولية عن الحماية (R2P) لمعالجة الأوضاع الإنسانية الناجمة عن تلك الاحتجاجات. وأصدر المجلس القرار ١٩٧٠ والذي فرض بموجبه حزمة من العقوبات على ليبيا، ثم أصدر القرار ١٩٧٣ الذي سمح بالتدخل العسكري هناك. وبعد البدء بتنفيذ الحملة العسكرية تبين أن الناتو استغل هذه القرارات لتنفيذ أجندته الخاصة وعمل على الإطاحة بالنظام الليبي. كما أن عملياته العسكرية تسببت في قتل وجرح الكثير من الأشخاص المدنيين فضلا عن تدمير الأعيان المدنية وغيرها. هذه التجربة أساءت لمفهوم المسئولية عن الحماية، وعمقت النقاشات بشأنها وأنتجت ما عرف بالمبادرة البرازيلية "المسؤولية أثناء الحماية" (RWP) والنسخة الصينية "الحماية المسؤولة " (RP) كمحاولة لتجاوز السلبيات الناجمة عن تنفيذ (R2P) في ليبيا.

الكلمات المفتاحية : ليبيا ، المسؤولية عن الحماية ، الثورة الليبية ، التدخل الإنساني .

Implementing the Concept of the Responsibility to Protect in Libya

Prof. Dr. Ammar Hameed Yasien.
Al-Nahrain University /
College of Political Science

Assist. Lecture Faisal Ghazi Nasser
University of Baghdad /
College of Political Science

Abstract

After the protests that broke out in Libya in February 2011, the Security Council and other UN bodies relied on the concept of Responsibility to Protect (R2P) to address the humanitarian situation

resulting from those protests. The Council issued Resolution 1970, which imposed a package of sanctions on Libya, and then issued Resolution 1973, which allowed military intervention there. Shortly after starting to implement the military campaign, it became clear that NATO exploited these decisions to implement its own agenda and worked to overthrow the Libyan regime. Further, its military operations caused the killing and wounding of many civilians, as well as the destruction of civilian and other objects. This experience distorted the concept of the responsibility to protect, deepened discussions about it and produced what is known as the Brazilian initiative "Responsibility to Protect" (RWP) and the Chinese version "Responsible Protection" (RP) as an attempt to overcome the negatives resulting from the implementation of (R2P) in Libya.

Key words: Responsibility to Protect, Libyan Revolution, Humanitarian Intervention, Libya.

المقدمة :

يعد تنفيذ المسئولية عن الحماية (R2P) في ليبيا بعد احتجاجات ١٧ فبراير ٢٠١١ أحد التجارب المهمة على صعيد تطبيقات هذا المفهوم ، لا بل هي أهم تجربة منذ إقرار المسئولية عن الحماية في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ وحتى الآن ؛ وذلك لان التنفيذ استخدم الحد الأقصى من الركيزة الثالثة للـ R2P ، وهو ما لم يحصل في أي بلد من البلدان حتى يومنا هذا . فضلا عن ذلك، إن الكيان العسكري الذي تولى عملية التنفيذ لمعايير المسئولية عن الحماية ذهب بعيد وعمل على إسقاط النظام السياسي في ليبيا ، وقد حضي التدخل الدولي في ليبيا، في بادئ الأمر، بموافقة ودعم المجتمع الدولي و تجلى ذلك في موافقة الدول بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إصدار القرار ١٩٧٠ و ١٩٧٣ في عام ٢٠١١ ، ولكن سرعان ما تراجع هذا الدعم للقرار الأخير، وأضحى يواجه رفضا كبيرا لاسيما من دول البريكس والكثير من الدول الأفريقية ودول أخرى من عالم الجنوب، كما انه أثار مخاوف كبيرة من أن يكون مفهوم المسئولية عن الحماية وما يصاحبه من ادعاءات لحماية السكان من جرائم الفظائع أداة جديدة بيد القوى الاستعمارية للتدخل في شؤون الدول النامية ووسيلة لإزاحة الأنظمة المعارضة للسياسات الغربية .

هذه التجربة كان لها انعكاسات وآثار مهمة على مستوى التنفيذ اللاحق للمسئولية عن الحماية ولاسيما في سوريا، كما أنها أسهمت بشكل كبير على تناول الموضوع برمته على نطاق دولي واسع بالدراسة والتحليل ، وقادت إلى إطلاق مبادرات جادة لمعالجة أوجه الخلل والقصور

في مفهوم المسئولية عن الحماية عبر المبادرة البرازيلية المعرفة باسم:" المسئولية أثناء الحماية"، وعبر رؤية "الحماية المسئولة" التي حسبت على الصين .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث من انه يبين أوجه الخلل والقصور الذي رافق تنفيذ المسؤولية عن الحماية في ليبيا، فضلا المحاولات الدولية الرامية لحوكمة هذا المفهوم من إساءة الاستخدام في المستقبل.

إشكالية البحث:

بالرغم من التئام إرادة المجتمع الدولي والتوافق على التحرك في ليبيا واكتساب تلك الإرادة المشروعية الدولية بقرارات مجلس الأمن، فان التدخل العسكري هناك لم يراع تماما معايير التدخل العسكري (المعايير التحوطية او معايير المشروعية) وسرعان ما تجاوز حدود التفويض الممنوح له ، وأصبح تغيير النظام السياسي في ليبيا الهدف المركزي للتدخل، وتورط بقتل العشرات من المدنيين وتدمير بعض الأعيان المدنية ....، لقد احدث هذا التدخل فوضى عارمة في البلاد ، وهذا يعني إن المسئولية عن الحماية أسهمت في إنتاج الفوضى والفشل والعجز في ليبيا ، وما تزال عملية إعادة بناء السلام وإعادة الاستقرار تراوح مكانها رغم مرور أكثر من عقد على اندلاع الاحتجاجات في فبراير ٢٠١١ .

وعلى أساس ما تقدم تنبني إشكالية هذا البحث على ما يأتي: كيف أسهم تنفيذ الأمم المتحدة لمبدأ المسئولية عن الحماية في ليبيا في تفاقم الأوضاع المأساوية في ليبيا ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتنفيذ مسؤولية الحماية، فضلا عن الاستفهام عن إشكالية تنفيذ مسؤولية الحماية في ليبيا في ظل ثنائية الجدل السياسي– القانوني؟

فرضية البحث :

إن حلف الناتو قد أساء توظيف المسؤولية عن الحماية في ليبيا، مما أدى إلى تزايد الهواجس المقلقة لدى بعض الدول من إن يكون هذا المفهوم أداة للتدخل في شؤون الدول وهذا ما يتنافي مع نص المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

منهجية البحث:

نظرا للطابع الفكري المتنوع الذي يتم تناوله في هذا البحث كان من الضروري الركون على أكثر من منهج علمي ، فإلى جانب المنهج الوصفي ، تم توظيف المنهج الاستقرائي والاستنباطي في سياق مناقشة الآراء والأفكار التي يطرحها الدارسين للموضوعات محل البحث.

المطلب الأول: الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتنفيذ مسؤولية الحماية

يلقي هذا المطلب الضوء على الإجراءات والمواقف التي اتخذتها العديد من هيئات الأمم المتحدة على اثر الأوضاع الإنسانية الخطيرة الناجمة عن احتجاجات ١٧ فبراير في ليبيا .

أولا: مستشار الأمين العام لمنع الإبادة الجماعية والمسئولية عن الحماية

على اثر تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا إبان اندلاع الاحتجاجات الليبية في فبراير ٢٠١١، اصدر المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية، فرانسيس دينغ، والمستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية، إدوارد لاك بيانا صحفيا في ٢٢ فبراير من الشهر نفسه، جاء فيه: نشعر بالقلق من التقارير التي تتحدث عن أعمال عنف جماعية واردة من ليبيا، الهجمات الواسعة النطاق والممنهجة ضد السكان المدنيين من قبل القوات العسكرية والمرتزقة والطائرات هي انتهاكات صارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وذكرا السلطات الوطنية في ليبيا، بأن رؤساء الدول والحكومات في القمة العالمية ٢٠٠٥ تعهدوا بحماية السكان من خلال منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك منع التحريض على مثل هذه الجرائم.(Deng (2011)

ثانيا: مجلس حقوق الإنسان

في 25 فبراير مجلس حقوق الإنسان نظر بحالة حقوق الإنسان في ليبيا، واعتمد قرار دون تصويت ، ومن أهم ما تضمن :

١. دعا الحكومة ليبيا إلى الوفاء بمسؤوليتها عن حماية سكانها، والوقف الفوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف أي هجمات ضد المدنيين، والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأكد على أهمية المساءلة وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب .

٢. قرر إيفاد لجنة تحقيق دولية مستقلة على وجه السرعة، يعينها رئيس المجلس، للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا، وتقديم تقرير إلى المجلس، ودعا السلطات الليبية للتعاون الكامل مع اللجنة.

٣. أوصى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان.(قرار اتخذته الجمعية العامة،١٥ مارس، ٢٠٠٦)

وقد علقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، عملا بطلب مجلس حقوق الإنسان عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان .(مجلس الأمن الجلسة العامة ٢٠١١،٤)

ثالثا: المفوض السامي لحقوق الإنسان

دعت نافي بيلاي Navy Pillay مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ٢٢ فبراير، إلى وقف فوري لـ"الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات الليبية". ووصفت بيلاي العنف بأنه ربما يشكل "جرائم ضد الإنسانية.(Adams 2012,6)، وفي ٢٥ من الشهر نفسه أصدرت بيانا آخر جاء فيه:" أن قادة العالم اتفقوا بالإجماع، في قمتهم لعام ٢٠٠٥، على أن كل دولة بمفردها تتحمل مسؤولية حماية سكانها...عندما تفشل دولة ما بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الدولية الخطيرة، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التدخل باتخاذ إجراءات وقائية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب" .(pillay 2011,15)

رابعا: الأمين العام للأمم المتحدة

نظرت الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى التطورات في ليبيا بقلق بالغ في ٢٠ فبراير ٢٠١١، وتحدث الأمين العام للأمم المتحدة ، بان كي مون Ban Ki-moon ، مع العقيد معمر القذافي عبر الهاتف، وأخبره أن العنف ضد المدنيين" يجب أن يتوقف على الفور".(Adams 2012,6)

وفي ٢٥ فبراير ٢٠١١ أدلى الأمين العام أمام مجلس الأمن بكلمة سلط فيها الضوء على أعمال العنف الجارية في ليبيا وقال" أن أكثر من ١٠٠٠ إنسان قد قتل، وتفيد التقارير بأن الجزء الشرقي من البلد يخضع لسيطرة عناصر المعارضة، الذين أخذوا الأسلحة والذخيرة من مستودعات الأسلحة... ووفقا لبعض التقارير قام أنصار العقيد القذافي بالدخول حتى إلى المستشفيات لقتل خصومهم الجرحى... وسمعنا عن اتهامات أخرى بقتل الجنود الذين رفضوا إطلاق النار على أبناء جلدتهم"(مجلس الأمن الجلسة العامة ٢٠١١،٣)

كما حث الأمين العام لأمم المتحدة مجلس الأمن على النظر في فرض جزاءات تجارية ومالية، بما في ذلك الجزاءات المستهدفة ضد القيادة، مثل الحظر على السفر وتجميد الأرصدة المالية.(مجلس الأمن الجلسة العامة ٢٠١١،٤)

ورغم خطورة الموقف الإنساني لا يصح بناء موقف دولي واتخاذ قرار في مجلس الأمن يستند على معلومات غير مؤكدة وردت في تقارير صحفية لاسيما و إن الماكينة الإعلامية الغربية سخرت كل إمكاناتها وأدواتها في فترة الحرب الأهلية الليبية من اجل تأجيج الأوضاع هناك(حمزة ٢٠١٠، ٤٤٣).

خامسا: الجمعية العامة

في ١ مارس ٢٠١١، رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالبيان الصادر عن جامعة الدول العربية في ٢٢ فبراير، والبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٣ فبراير، وأقرت بتعليق حقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان لارتكابها "انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان"(حمزة.٢٠١١، ٨٧-٨٨) وأعرب السفير الفنزويلي، خورخي فاليرو Jorge Valero، عن تحفظاته بشأن التصويت، قائلاً "إن قرارًا مثل هذا لا يمكن أن يتم إلا بعد تحقيق حقيقي" .(Abomo 2019,149)

سادسا : مجلس الأمن

مارس مبدأ المسؤولية عن الحماية دورًا مركزيًا في تأطير استجابة المجتمع الدولي للوضع الذي نشأ في ليبيا في فبراير ٢٠١١، وقد انعكس هذا في البيانات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن طوال الأزمة وكما سنوضح أدناه:

أولاً: في أعقاب الاحتجاجات التي اندلعت في ليبيا ، أصدر مجلس الأمن بيانًا صحفيا في ٢٢ فبراير دعا فيه صراحةً الحكومة الليبية إلى الوفاء بمسؤوليتها عن حماية سكانها وتم فيه الترحيب بموقف جامعة الدول العربية من الأحداث في ليبيا .(security council press statement on Libya 2011)

ثانيًا: القرار ١٩٧٠ (مجلس الأمن من البيانات إلى القرارات)

١. مضامين القرار ١٩٧٠

في ٢٦ فبراير ٢٠١١، تبنى المجلس بالإجماع القرار ١٩٧٠ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، واتخذ تدابير بموجب المادة٤١ (تدابير لا تنطوي على استعمال القوة المسلحة)، وبعد تأكيده على التزامه القوي بسيادة ليبيا، طالب القرار الحكومة الليبية بالكف عن ممارسة العنف وضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.(القرار ١٩٧٠ مجلس الأمن ٢٠١١) وأشار القرار صراحةً إلى مسؤولية الحماية من خلال "التذكير بمسؤولية السلطات الليبية عن حماية سكانها". وفرض مجموعة متنوعة من العقوبات مثل حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول، وإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية.(Notaras and popovski 2011)

٢. الموقف الليبي و الدولي من القرار ١٩٧٠

في خطاب ألقاه أمام المؤتمر الشعبي العام الليبي في ٢ مارس ٢٠١١ علق العقيد القذافي على صدور القرار ١٩٧٠ مبينا : بان القرار صدر بناء على تقارير وكالات أنباء عالمية ، وليس استنادا على معلومات موثقة ، فلا توجد لجنة تقص للحقائق تحققت مما يجري على الأرض، وطالب بإرسال لجنة تقصي حقائق من منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي.(القذافي ٢٠١١)

وفي إطار المواقف الدولية اعتبر مندوب المملكة المتحدة اعتماد القرار بالإجماع "إشارة قوية على تصميم المجتمع الدولي على الوقوف مع شعب ليبيا والدفاع عن حقه في تقرير مستقبله" ، وأشار ممثل جنوب أفريقيا إلى إن القرار ١٩٧٠ يكمل القرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي أدان الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين الليبيين، ورددت السيدة سوزان رايس كلام الرئيس اوباما قائلة "عندما تكون الوسائل الوحيدة لزعيم ما للبقاء في السلطة هي استخدام العنف الجماعي ضد شعبه، فإنه يكون قد فقد شرعية الحكم ويتعين عليه أن يفعل ما هو صواب بالنسبة لبلده، بأن يرحل الآن.(مجلس الأمن الجلسة العامة ٢٠١١، ٣-٤)

٣. نقد وتحليل القرار ١٩٧٠:

- إن اعتماد ا لقرار ١٩٧٠ من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن البالغ عددهم ١٥ عضوا إشارة قوية على قلق ومخاوف المجتمع الدولي من الاضطرابات .
- أسهم الوفد الليبي المنشق في الأمم المتحدة بفاعلية في صياغة القرار ١٩٧٠ ، وعملوا بجد لإحالة الأوضاع إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- من العوامل التي سهلت صدور القرار موجه الإدانات الإقليمية والدولية للأحداث في ليبيا فاغلب المندوبين في المجلس برر تصويته لصالح القرار بأنه يأتي انسجاما مع قرار الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي...

لقد تم تطبيق عدد من الاستراتيجيات الوقائية التي تمليها مسؤولية الحماية بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية ، والتهديد بفرض عقوبات سياسية ، والطرد من المنظمات الدولية ، والإدانة العلنية في المحافل الدولية (التسمية والتشهير) ، وحظر السفر للأفراد ذوي الشأن ، والتهديد بالمقاضاة الدولية ، وتجميد الأصول ، والعقوبات الاقتصادية الذكية ، والانتشار العسكري

الوقائي ، وحظر الأسلحة . لكن هذه الإجراءات لم تؤدي إلى إيقاف مساعي السلطات الليبية لاستعادة المناطق التي أصبحت خارج سيطرتها .

ثالثا: التطورات الحاصلة ما بين القرارين ١٩٧٠-١٩٧٣

حصلت بعض التطورات الأحداث في الفترة بعد صدور قرار ١٩٧٠ مهدت إلى اعتماد قرار ثان بشان ليبيا يمكن الإشارة إليها بإيجاز :

١. طلب قوى التمرد إقامة منطقة حظر طيران :

بعد وقت قصير من تشكيل المجلس الانتقالي بقيادة وزير العدل السابق مصطفى عبد الجليل ، دعا المتمردون في بنغازي القوى الغربية إلى شن ضربات جوية ضد "معاقل المرتزقة" وأي معدات " تستخدم ضد المدنيين والناس".(Abomo 2019, 162)

٢. دعا مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية إلى إنشاء منطقة حظر طيران فوق ليبيا لحماية السكان الليبيين(Brockmeier and stuenkel 2015, 116). إن مشاركة البلدان المجاورة في قرار تنفيذ المسئولية عن الحماية يضفي المزيد من الشرعية والمصداقية على تنفيذ الركيزة الثالثة منها ويزيد بشكل إيجابي من آفاقها المستقبلية على اعتبار أن لديهم بلا شك فهمًا أفضل لسياق المنطقة والتوترات الحاصلة فيها.(Deniz 2020)

٣. لم تستجب السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ وفشل التدابير غير العسكرية ، فضلا عن ذلك تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية بسبب الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين (يسمينة ٢٠١٥،٥٥). في حين رأت بعض الدول الأعضاء أن التدابير غير القسرية لم تُمنح الوقت الكافي لإثبات النتائج في ليبيا .(Jan Eliasson 2016) وهذا الأرجح بحسب هذه الدراسة.

٤. في ١١ مارس٢٠١١ ، صرح الاتحاد الأوروبي في بيان مشترك أن "العقيد القذافي يجب أن يتخلى عن السلطة على الفور" ، بحجة أن "نظامه فقد كل شرعيته ولم يعد محاوراً للاتحاد الأوروبي" (BBC Arabic 2011)، وهذا الموقف يكشف مستوى الانسجام بين الموقف الأمريكي والأوربي بشان ليبيا .

٥. اقتراب ساعة الحسم في بنغازي

في ١٦ مارس ٢٠١١ عبر الإذاعات المسموعة هدد العقيد القذافي المسلحين في بنغازي وأعطى الأمان لمن يسلم سلاحه أو يرمي سلاحه أو يبقى داخل منزله أو الذي يغادروا المدينة ، و في الوقت نفسه لا شفقة ولا رحمة مع" الزنادقة والخونة"(القذافيYouTube) .

كانت القوات الموالية للعقيد للقذافي تقترب من معقل المعارضة في بنغازي ، وبين سيف الإسلام القذافي في لقاء له مع قناة BBC في١٧ مارس قوله إن التمرد "سينتهي في غضون ٤٨ ساعة" الجيش على مشارف بنغازي .(سيف الإسلام ٢٠١١) مع وجود الجيش الليبي الموالي للعقيد في ضواحي بنغازي ، بدا خطر ما يدعيه الغرب والقوى الموالية له عن "وقوع مذابح للمدنيين " محتملًا للغاية إذا سُمح للمدينة بالسقوط . السفير إيفان باربالیتش Ivan Barbalić من البوسنة والهرسك صرح قائلا: من الممكن أن تتطور بنغازي إلى "وضع لا يختلف عن سريبرينيتشا" إذا سمح لقوات القذافي باستعادتها (Adams 2012,7)، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون كان قلقًا بشأن تكرار ما حدث في سريبرينيتشا.(Michaels et al.2014,20)

قد يكون التهديد بوقوع مذبحة وخطر فقدان الأرواح على نطاق واسع مبالغًا فيه . لاسيما وان هذا لم يحدث في أي من المدن التي تمت استعادتها من قبل القوات الموالية للعقيد. الراجح لدى هذه الدراسة ، إن استعادة بنغازي يعني إن التمرد أوشك على النهاية وهذا ما لا تريد القوى الغربية التي أعدت العدة على تغيير النظام في ليبيا.

٦- تطور الموقف الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بشان التدخل في ليبيا

في بادئ الأمر الإدارة الأمريكية كانت حذرة بشان مسالة التدخل العسكري في ليبيا؛ لان ذلك من شأنه أن يغذي حجج أولئك الذين يرون المؤامرة الأمريكية وراء سمي بالربيع العربي، وان الأمر يتعلق بالاستيلاء على النفط الليبي، كما كان يخشى أن يؤدي أي تدخل عسكري إلى تقويض شرعية الانتفاضة الليبية باعتبارها ثورة شعبية داخلية، فالموقف الداخلي منقسم بين مؤيد ومتوجس من عملية عسكرية في ليبيا .

ومن الواضح، إن فرض منطقة حظر الطيران لم يكن في قمة أولويات إدارة اوباما في تلك المدة لكنه متاح ومطروح ، وكان هنالك انقسام بين الساسة الأمريكان بشأنه، لاسيما ان نقطة التحول في الموقف الأمريكي من مسألة العمل العسكري في ليبيا ترتبط بتقييم: جيمس آر كلابر (*James* R. *Clapper*) مدير المخابرات الوطنية، حيث قال أمام أعضاء لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في ١٠ مارس ٢٠١١ إن الوضع على الأرض يظهر أن القوات الموالية للقذافي ستنتصر على المدى الطويل، وبين في شهادته إن المتمردين كانوا "في مواجهة صعبة"، وان القذافي لديه الوحدات العسكرية المنتقاة الموالية له وهي الأكثر قوة و تجهيزًا وتطور والأفضل تدريبًا " ، وتوقع أن القذافي من المرجح أن يهزم المتمردين.(شبكة الجزيرة ٢٠١١)

ويبدوا أن تقييم كلابر اخذ بنظر الاعتبار نجاح القوات الموالية للعقيد القذافي في ١٠ مارس من استعادت مدينة الزاوية في غرب طرابلس، ومدينة رأس لانوف النفطية. وفي ١٥ مارس، كانت هناك" تقارير مقلقة" للولايات المتحدة الأمريكية تفيد بأن القوات الموالية للعقيد القذافي قد هزمت المتمردين الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على أجدابيا، آخر مدينة قبل بنغازي.(Encyclopedia Britannica 2011)

هذه الأحداث دفعت إدارة اوباما أن يكون أكثر حسما بشان خيار التدخل العسكري، فلم يكن هناك بديل، استعادة القوات المؤيدة للعقيد القذافي للأراضي الليبية المفقودة وشيك، وقد كلفت سوزان رايس بمحاولة الحصول على موافقة الأمم المتحدة على قرار أكثر صرامة. كما جاء قرار التحرك بعد تعهد بعض الدول العربية بالمشاركة الفعالة في الحملة العسكرية ضد ليبيا.(obomo 172,2019) ، وحسب تقديرنا نرى، أن اقتراب القوات الموالية للعقيد القذافي من السيطرة على بنغازي شجع الإدارة الأمريكية على الاستعجال باتخاذ قرار استعمال القوة والتدخل لدعم الاحتجاجات الشعبية في ليبيا.

ثالثا: القرار ١٩٧٣

١. مضامين القرار ١٩٧٣

في ١٧ مارس ٢٠١١ ، أصدر مجلس الأمن القرار ١٩٧٣، بأغلبية عشرة أصوات مؤيدة وامتناع الصين وروسيا والبرازيل والهند وألمانيا عن التصويت . وعلى الرغم من أن الاتحاد الأفريقي لم يدعو إلى منطقة حظر طيران ، فقد صوت جميع الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن لصالح القرار ١٩٧٣.(Adams 2012,7)

استنكر القرار ١٩٧٣ عدم الامتثال للقرار الأول (١٩٧٠) ، واستنادا إلى الفصل السابع، دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وأذن صراحةً بالتدخل العسكري من قبل الدول الأعضاء. سُمح لهذا العمل العسكري القسري أن يتخذ شكلين: "جميع التدابير اللازمة" all necessary measures" لفرض منطقة حظر طيران، و "جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المعرضة لخطر الهجوم "(Thakur 2011,19) وقد اقر القرار استبعاد أي "قوة احتلال أجنبية" بشكل صريح. والقرار يعزز العقوبات التي اعتمدت ضد ليبيا، بما في ذلك تنفيذ حظر الأسلحة وتجميد أصول السلطات الليبية، وحظر رحلات الطيران.(Evans et al.2011,41)

وعلى الرغم من ذلك أن القرار ١٩٧٣ لا يتضمن أي ذكر صريح لمسؤولية الحماية ، فان كجيل إنجلبريكت Kjell Engelbrekt يرى بأنه: لا يكاد أي شخص يجادل في أن معيار المسؤولية عن الحماية يشكل العقيدة الرئيسة وراء نتيجة القرار .(Engelbrek et al.2014,43)

٢. الموقف الدولي من القرار ١٩٧٣

من المهم الوقوف عند الآراء التي قدمتها بعض الدول(الصين ، وروسيا والبرازيل والهند وألمانيا) في مجلس الأمن كأسباب دفعتهم إلى الامتناع عن التصويت.

السيد مانجيف سينغ بوري المندوب الهندي اشتكى من قلة المعلومات الموثقة عن الحالة الليبية وتساءل عن آليات تنفيذ القرار. وبررت ألمانيا امتناعها عن التصويت برفضها الخيار العسكري في حل الأزمة الليبية وقال ممثلها في المجلس :" لا ينبغي لنا الدخول في مواجهة عسكرية على أساس افتراض تفاؤلي ينطوي على إمكانية تحقيق نتائج سريعة مع وقوع عدد ضئيل من الإصابات" . وذهبت البرازيل إلى أنها لا ترى إن القوة هي العلاج لحل الأزمة الليبية.(مجلس الأمن الجلسة العامة ٦٥١٠،٢٠١١-١٤)

يستخلص من خلال دراسة موقف البلدان الخمسة الممتنعة عن التصويت الملاحظات الآتية :

- القلق من استخدام القوة في معالجة الحالة الليبية واحتمالات إساءة استخدامها.
- أخذهم بنظر الاعتبار موقف الحاضنة العربية لليبيا المؤيدة للقرار ١٩٧٣ .
- غياب الإجابة عن بعض المسائل التفصيلية بشان التنفيذ .
- يمكن تفسير حقيقة عدم تصويت أي عضو ضد القرار إلى الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، إذ إنهم حذروا من أن بنغازي ستكون سريبرينيتشا جديدة.

٣. تقييم القرار ١٩٧٣

تبرز أهمية وتفرد قرار ١٩٧٣ في أنه يشكل حالة هامة لاستخدام القوة العسكرية لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عند عدم كفاية الوسائل الأخرى غير القسرية . فهو أول قرار يتبناه مجلس الأمن لحماية المدنيين باللجوء للقوة العسكرية دون موافقة الدولة المعنية، وهو تطبيق صريح لمسئولية الحماية ، فالقرار يعد تكريس صريح لمسؤولية الحماية، وبدعم من المنظمات الإقليمية التي كان لها الدور الفعال في دعم أقصى الإجراءات ضد السلطات الليبية.

وشكّل استعداد الأعضاء بمجلس الأمن في مارس ٢٠١١ للتصويت لصالح أو على الأقل السماح بتمرير القرار ١٩٧٣، لحظة بارزة في تطوير قاعدة التدخل.(Glanville et

(al.2014,45 كان يُنظر إليه على أنه " لحظات دبلوماسية رائدة " طبقت مفهوم المسؤولية عن الحماية.(Desjardins 2013) هذا القرار تم تبنيه من قبل الدول في المقام الأول بسبب قوة فكرة بأنه: لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي بينما يقتل المدنيين.(Glanville et al.2014, 46)

وأعرب العديد من الداعمين لمفهوم المسئولية عن الحماية مثل – غاريث إيفانز ، وأليكس بيلامي ، وتوم ويس ، وجنيفر ويلش – بأن قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ و ١٩٧٣ يمثلان انتصارًا للمسؤولية عن الحماية . فللمرة الأولى منذ ظهور مفهوم المسؤولية عن الحماية ، تم استخدام النطاق الكامل والأعمق لتنفيذه.(سلوم ٢٠٢٣،٤١٤)، (فعندما فشلت المسؤولية المحلية(للركيزة الأولى) عن الحماية بشكل واضح ، وعندما "هدد نظام القذافي سكانه بالمذابح " انتقلت المسؤولية إلى المجتمع الدولي ، واستخدمت كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية النطاق الكامل للتدابير: المفاوضات ، والضغط الدبلوماسي والعقوبات واستخدام القوة.(popovski 2011)

إن الاتفاق على التدخل في ليبيا يمكن وصفه بشيراً بقدوم عصر جديد يقوم على مبدأ المسؤولية عن الحماية .(ايفانز ٢٠١١) لو تخلى العالم عن مسؤوليته ، لكان من الممكن أن تكون ليبيا مقبرة لمعيار R2P الجديد.(Thakur 2011,21)،ونستخلص من هذا المطلب بأنه :

- نتيجة لممارسات الحكومة الليبية في قمع الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ١٥ فبراير ٢٠١١ ، حدثت موجة واسعة من القلق الدولي ترتب عليها الإدانات المحلية والإقليمية والدولية مثل (الجامعة العربية ، الاتحاد الأفريقي...).
- ونظر لإصرار أنصار العقيد القذافي على استعمال القوة الصلبة لاستعادة السيطرة على المناطق المتمردة ، تحدث العديد من الزعماء السياسيين على المستوى أن النظام فقد شرعيته ويجب أن يرحل .
- إن انشقاق البعثة الليبية في الأمم المتحدة عن النظام السياسي الليبي وتعاونها مع القوى الداعمة لإسقاط النظام في ليبيا، سهل صدور القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ فضلا عن طبيعة الخطابات الحادة التي استعملتها القيادة في ليبيا .
- كلا القرارين صدرا بالاستناد على R2P ، في القرار ١٩٧٠ فرضت العقوبات على ليبيا وأحيلت الأوضاع هناك إلى المحكمة الجنائية الدولية ، وفي القرار ١٩٧٣ تعززت العقوبات وتوفر الأساس القانوني لاستخدام القوة لفرض منطقة حظر الطيران.

- القرار ١٩٧٠ فرض حزمة من التدابير القسرية غير العسكرية استنادا إلى الركيزة الثالثة من المسئولية عن الحماية ، أما القرار ١٩٧٣ فقد عزز التدابير غير القسرية التي سبق وان فرضها في القرار السابق وذهب إلى الحد الأقصى في الركيزة الثالثة من المسئولية عن الحماية حينما قرر استخدام القوة العسكرية بوصفها الملاذ الأخير .

المطلب الثاني:إشكالية تنفيذ مسؤولية الحماية في ليبيا(ثنائية الجدل السياسي- القانوني)

بعد يومين من اعتماد القرار ١٩٧٣ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا في شن غارات جوية بهدف تدمير الأسلحة الثقيلة وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي والقوات الجوية الليبية ، من أجل فرض منطقة حظر الطيران حدت الضربات الجوية من تقدم القوات الليبية نحو بنغازي ، التي سيطر عليها المتمردون، وسمحت للثوار بشن هجوم مضاد.(Deniz 2020)

وقد توصل الأكاديميون وصناع السياسات إلى استنتاجات مختلفة حول ما يعنيه هذا التدخل في ليبيا بالنسبة للمسؤولية عن الحماية ومعايير الحماية . فقد رحب المؤيدون التقليديون بالتدخل باعتبارها علامة على أنهم "كسبوا النقاش " وقال مدير المركز العالمي لمسؤولية الحماية ، إن ليبيا تمثل "نقطة تحول رئيسية في تاريخ مسؤولية الحماية": تغيرت المناقشات من "معركة حول الأفكار إلى معركة حول التنفيذ ." (Brockmeier 2015.114) في حين لاحظ إيفانز إن الإجماع قد انهار وسط الاتهامات حول الكيفية التي يقود بها الناتو تنفيذ التفويض الخاص بليبيا بشأن "حماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجوم".(Dietrich,2013,345)

وآخرين سلطوا الضوء على العواقب السلبية لتنفيذ التدخل على مصداقية مفهوم المسؤولية عن الحماية ، إذ أكد هؤلاء النقاد أن ليبيا أثبتت أنه يمكن إساءة استخدام المسؤولية عن الحماية (بومييه ٢٠١١،١٧) ، وناقشوا التأثير السلبي للتدخل الليبي على الاستجابة الدولية للأزمة في سوريا. كما قال الصحفي ديفيد ريف David Rieff في صحيفة نيويورك تايمز" نتيجة لذلك ، في كل مكان خارج أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، تفقد المسؤولية عن الحماية قدرًا ضئيلًا من المصداقية الأخلاقية التي كانت تتمتع بها على الإطلاق" .(Brockmeier 2015,114)

وبالرغم من هذه التقييمات، فمن المهم جدًا أن ندرك أن ليبيا حظيت بترحيب عالمي باعتبارها نجاحًا عبر الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ، وتحديداً لأنها لا تملك أي من عبء التدخلات الإنسانية على غرار التسعينيات(Chandler et al.2011,24) ، لقد "كشفت ليبيا أن

المجتمع الدولي يمكن أن يتصرف في الوقت المناسب لوقف جرائم الفظائع الجماعية عندما توجد إرادة سياسية وقدرة تشغيلية كافية." (Desjardins 2013)

والحق إن هذه الدراسة تؤيد الآراء التي ترى أن ليبيا إحدى اكبر التجارب الفاشلة لتنفيذ مسئولية الحماية لقد أسقطت ورقة التوت عن الاعتبارات الأخلاقية التي تدعيها القوى الغربية في تنفيذ المسئولية عن الحماية ، فالذين ادعوا بحماية المدنيين مزقوا الدولة وجعلوها مرتعا للتطرف، وتركوا المدنيين فريسة للقتل والتعذيب والإخفاء القسري والتجهير والنزوح ...الخ (Obaid 2022,646). ومن المفيد إن نناقش الآن ، هل توافرت معايير التدخل العسكري الذي تحدثت عنها الوثائق الأممية المعنية R2p عند تنفيذ مسئولية الحماية في ليبيا ؟

أولا : ليبيا ومعايير التدخل العسكري

أرسى تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول الموسوم :" مسئولية الحماية" لعام ٢٠٠١ ستة مبادئ ، والتي بموجبها يكون التدخل المسلح مبررًا(ابراهيم ٢٠١٦، ٥٩) ، وقد أكد عليها أيضا تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر في ديسمبر ٢٠٠٤ واسماها معايير المشروعية (إلا إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لم يتمكن من التوافق على هذه المبادئ الست). وهذه المعايير هي:

١- الإذن الصحيح : ليس ثمة هيئة أفضل أو أنسب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تأذن بتدخل عسكري لأغراض الحماية البشرية . في الحالة الليبية ، تم التحقق من معايير "السلطة الصحيحة" بسبب موافقة مجلس الأمن على القرار ١٩٧٣(summerfield 2017).

٢- القضية العادلة : فيما يتعلق بعتبة "السبب العادل" عند التدخل في ليبيا ، لم يتم التحقق من "التطهير العرقي على نطاق واسع" وكذلك لم يكن هناك "خسارة كبيرة في الأرواح" ، على الأقل في الوقت الذي تمت فيه الموافقة على التدخل . وقد ثقت هيومن رايتس ووتش حوالي ٢٠٠ حالة وفاة خلال بداية الانتفاضة ، والتي استمرت قرابة الشهر قبل التدخل.(Deniz 2020)، ولكن هناك من يخالف هذا الرأي ، ويعتقد بأنه لا شك في أن الحالة الليبية تمثل قضية عادلة ، طالما أن خطرا وشيكا بات يهدد حياة المدنيين لاسيما ان الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين في بداية الاحتجاجات أسفر عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى.(محمد ٢٠١٧، ١٧١)

٣- النية الصحيحة ، لو تفحصنا معيار "النية الصحيحة" في حالة الأزمة الليبية نجد : على الرغم من أن تفويض مجلس الأمن دعا إلى حماية المدنيين بكل الوسائل الضرورية ، فقد كان من الواضح في مرحلة معينة أن الغرض الرئيسي من التدخل هو الإطاحة بنظام القذافي ومن ثم ، فإن نية الجهات المتدخلة مشكوك فيها للغاية لأن الغرض المنشود على ما يبدو لم يكن توفير الحماية للمدنيين المعرضين للخطر.(Deniz 2020)

٤-الملجأ الأخير، في الأيام التي سبقت ١٧ مارس ٢٠١١ ، كان هناك سؤالان على المحك في المناقشات حول تفويض القوة في ليبيا . هل تم استنفاد جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية الممكنة ، وهل تمثل القوة بالتالي تدبير الملاذ الأخير لحماية المدنيين في ليبيا؟ ما هي درجة القوة اللازمة لإكمال هذه المهمة؟

جادل مؤيدو استخدام القوة بأن جميع الإجراءات الأخرى قد فشلت بشكل واضح في وقف العقيد القذافي وأن "مذبحة في بنغازي" كانت وشيكة . ويزعم المنتقدون أنه لا يمكن وصف حالة ليبيا على أنها الملاذ الأخير لأن الإجراءات الدبلوماسية والسلمية لم تُستنفد بالكامل ، فالعقيد القذافي وافق على وقف إطلاق النار، ومساعي الاتحاد الأفريقي متواصلة لحل الأزمة(Deniz2020) ، كما أن سرعة تدخل الناتو قد تم إدانتها على أنها مشبوهة ، ويبدو كما لو أن مجلس الأمن لم يكن راغبًا في متابعة خيارات أخرى .(Norooz 2015,98)

٥- الوسائل التناسبية: ويمكن التحقق من هذه العتبة ؛ فيما يتعلق بالمدة ، أن التدخل انتهى بمجرد قتل العقيد القذافي. ومع ذلك ، ربما كان حجم التدخل وكثافته أكثر من اللازم ، فمن ناحية ، أدى التدخل بشكل أساسي إلى شل قدرة قوات الأمن التابعة للنظام على الدفاع عن نفسها ، ومن ناحية أخرى ، دعم قوات المتمردين وقدموا لها ميزة كبيرة. وبخلاف ذلك ، قد أكد العديد من المحللين القانونيين والباحثين الدوليين ، ولا سيما ماير بأنه : " لا توجد مؤشرات على أن الحجم أو المدة أو الشدة كانت غير متناسبة مع التدخل العسكري الليبي" ، ويظل هناك قلق بالغ من تسليح الناتو لبعض الجماعات المتمردة لأن القيام بذلك ينتهك R2P. (Ainley2015,99)

٦- ميزان العواقب (الأفاق المستقبلية)، بالنسبة للحالة الليبية ، فيما يتعلق بوجود "احتمالات معقولة" للنجاح ، من الصعب إجراء تقييم ، ربما كانت هناك احتمالات مواتية للنجاح للجهات المتدخلة لكن النتائج لم تكن مواتية . انتهى تدخل الناتو إلى تمديد فترة الصراع ، ونتيجة لإطالة أمد النزاع ، ارتفع عدد القتلى . في هذه الحالة ، قد يكون التقاعس عن العمل خيارًا أفضل لأنه

على الرغم من بقاء النظام ، إلا أن الفوضى على الأقل لم تكن لتنتشر في ليبيا. وبالنظر إلى أن السكان الليبيين يعيشون فعليًا في ظروف أسوأ حاليًا مقارنة بالوقت الذي عاشوا فيه تحت حكم القذافي، وبالتالي ما كان ينبغي أن يحدث. ويتضح مما تقدم: عند إسقاط معايير التدخل العسكري على الحالة الليبية يستخلص ان القرار ١٩٧٣ وفر الإذن الصحيح والأساس القانوني للتدخل العسكري ، في حين ان بقية المعايير التدخل هنالك جدل بشأنها .

ثانيا : انطلاق الأعمال العسكرية

لمنع قوات الجيش الليبي من استعادة السيطرة على بنغازي ، وقع الرئيس أوباما على الأمر الذي يسمح للطيارين الأمريكيين بالانضمام إلى المجتمع الدولي في ضربات عسكرية ضد ليبيا ، وقد برر تصرفه برفض العقيد القذافي الامتثال لبنود القرار ١٩٧٣.

في ١٩ مارس ٢٠١١ انطلقت عملية (فجر اوديسة) Odyssey Dawn وهي مساهمة أمريكية في جهد عسكري متعدد الأطراف لفرض منطقة محظورة وحماية المدنيين في ليبيا . وبحلول٣١ مارس ٢٠١١ بدأت عملية الحامي الموحد Operation Unified Protectorوبموجبها تولى الناتو وحده قيادة العمليات الجوية الدولية فوق ليبيا بموجب قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ و ١٩٧٣.

التزام الناتو بحدود التفويض الوارد بالقرار ١٩٧٣ أصبح موضعا للجدل الدولي لاسيما بعد ان تورط في قصف الأعيان المدنية بذريعة الضرورة العسكرية وقيامه بقتل العشرات من المدنيين وانحيازه الواضح لجانب قوى الاحتجاج وتبنيه لهدف تغيير النظام في ليبيا ، وتجاهله كل الاحتجاجات التي أبدتها قوى دوليه وازنه مثل دول بريكس ... ، عليه ، من المهم أن يتم تسليط الضوء على التجاوزات التي ارتكبتها قوات الناتو إبان تدخلها في ليبيا(Madi2022,588-589) . وردود الفعل الدولية على تلك التجاوزات والتي تتمثل بالاتي:

١- تجاوز حدود التفويض : العمل على الإطاحة بحكم العقيد القذافي

رغم أن الأمم المتحدة سمحت للناتو بإجراء تدخل إنساني محدود في ليبيا من أجل حماية المدنيين في البلاد . فقد صرح الرئيس باراك أوباما في ٢٥ مارس ٢٠١١ : أن ليبيا لن تكون آمنة حتى تتوقف قوات العقيد القذافي عن مهاجمة المتظاهرين وأن مهمة الناتو ستستمر حتى تنحي القذافي(Hamid 2022,3486)، هذا الخطاب كشف عن تحول جوهري في مهمة الناتو : فبدلاً من مجرد إعاقة القوة الجوية للجيش الليبي من خلال منطقة حظر طيران ، سيتولى الناتو الآن مهمة سياسية أوسع لتغيير النظام في ليبيا.(world 101.cfr.org)

وفي مقال رأي مشترك للرئيس أوباما والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء المملكة المتحدة ديفيد كاميرون في ١٥ أبريل أشار هؤلاء بأنه " من المستحيل تخيل مستقبل لليبيا مع وجود القذافي في السلطة" ، " ولأنه فقد موافقة شعبه ، فإن أي صفقة تتركه في السلطة ستؤدي إلى مزيد من الفوضى والخروج على القانون" ، "طالما أن القذافي في السلطة ، يجب على الناتو أن يواصل عملياته حتى يظل المدنيون محميين ويزداد الضغط على النظام" ، " يجب على القذافي أن يذهب ويذهب إلى الأبد".(Barack et al.2011)

من الواضح إن القوى الغربية قررت تغيير النظام ، وتسخر إمكاناتها وأدواتها في المنطقة لتحقيق هذا الهدف تحت ستار حماية المدنيين .

ويناقش إدوارد لاك ، الصلة بين مبدأ المسؤولية عن الحماية وتغيير النظام ويؤكد على أهمية التمييز بين الاثنين ، وبين " إن تغيير الأنظمة ليس هدف مسؤولية الحماية ، الهدف هو حماية السكان ، قد تكون الطريقة الوحيدة في بعض الحالات لحماية السكان هي تغيير النظام ، ولكن هذا بالتأكيد ليس هدف مسؤولية الحماية في حد ذاته.(Bellamy et al. 2011,22)

السيد لاك لا يقول جديدا هو يكرر ما قاله أعضاء اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول عام ٢٠٠١ ، بتقريرها غير الملزم لا قانونيا ولا حتى من الناحية السياسية .

وخلص تقرير صادر عن لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني إلى أن التدخل بقيادة حلف شمال الأطلسي في ليبيا في عام ٢٠١١ انجرف نحو الهدف غير المعلن لتغيير النظام ، وتجنب المسؤولية الأخلاقية للمساعدة في إعادة إعمار ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي، وساهم في انزلاق البلاد إلى دولة فاشلة من خلال الانهيار السياسي والاقتصادي ، والحرب الطائفية، والأزمات الإنسانية وأزمة المهاجرين، وانتشار الأسلحة في المنطقة.(Thakur 2018,6)

٢-انحياز الناتو لمصلحة المتمردين

أكد تقرير صادر عن بعثة استقصائية حول الأزمة الليبية ، أن حلف " الناتو " الذي أسندت له مهمة حماية المدنيين قد انحاز إلى صف المعارضة المسلحة في قتالها ضد القوات الحكومية من خلال توفير الدعم اللوجيستي لها ، وتنسيق الهجمات ، وتدريب أفراد المعارضة على القتال... ، كما تم توفير لهم دعما ماليا وسياسيا بطرق شتى لاسيما عن طريق مجموعة أصدقاء ليبيا او ما تعرف بمجموعة الاتصال التي تأسست في ٢٩ مارس٢٠١١ بموجب اجتماع لندن.

أن "القوى الغربية كانت تهاجم الجيش الليبي المنسحب ، وهذا الفعل بعيد كل البعد عن تفويض الأمم المتحدة بإنشاء منطقة حظر طيران ".(محمد ١٧١،٢٠١٧)

ومن المبادئ المهمة التي يتأسس عليها مفهوم المسؤولية الحماية هو أنها تمتد لتشمل جميع أفراد سكان الدولة ؛ لذلك ، ينبغي أن يركز أي تدخل ، ليس على حماية المدنيين من جانب واحد من النزاع ، ولكن بدلاً من ذلك ، حماية جميع المدنيين المعرضين للخطر. في حالة ليبيا ، فإن الحماية من خلال تدخل قوات الناتو لم تمتد إلا إلى المواطنين الذين دعموا المعارضة لنظام القذافي.

إن المساندة التي تلقتها قوات المعارضة من الناتو قد تكون أسهمت في دفعهم إلى عدم التعاطي الجاد مع مبادرات حل الأزمة كتلك التي أطلقها الاتحاد الإفريقي ، أو مع أي مفاوضات جادة قد تؤدي إلى تنحي القذافي مقابل العفو أو الملاذ الآمن في الخارج.(Ellen et al.2011,16)

٣- قصف أعيان مدنية وقتل المدنيين

تورط الحلف بقتل أعداد من الليبيين المؤيدين للعقيد القذافي خصوصا الفارون من بعض القوات التي لا تشكل أي خطر مباشر على المدنيين ، وقصف مواقع ليس لها أي أهمية عسكرية ، وعند وقوف حلف الناتو في صف المتمردين أسهم في نشوب حرب أهلية على المجتمع ، كما انه تجاهل الحظر المفروض على الأسلحة.(مركز الملك فيصل ١٣،٢٠١٣)

ويوثق تقرير هيومن رايت وتش ، الخسائر في صفوف المدنيين أثناء الحملة الجوية لحلف شمال الأطلسي على ليبيا ، ويذكر انها أسفرت عن مقتل ٧٢ مدنياً ، وثلثهم من الأطفال تحت ١٨ عاماً .(هيومن رايت وتش ٢٠١٢) وقد توصلت لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا المشكلة عن مجلس حقوق الإنسان أن منظمة حلف شمال الأطلسي"خاضت حملة بالغة الدقّة بعزم واضح على تجنّب إصابة المدنيين" ورغم ذلك ، أزهقت أرواح مدنيين خلال حملة القصف الجوي. (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠١٢، ٢٠)

٤- لا توجد إستراتيجية للخروج

تحدث تقرير اللجنة الدولية للتدخل سيادة الدول عن أهمية توافر إستراتيجية لخروج القوات العسكرية المتدخلة في إطار تنفيذ مسئولية الحماية ، لأن الخروج غير المخطط ، ناهيك عن الخروج المستعجل، ربما تكون له آثار فاجعة أو، في أحسن الأحوال ، مثيرة للقلاقل في البلد،

ويمكن أيضًا أن تسيء إلى سمعة حتى الجوانب الإيجابية من التدخل نفسه.(تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ٢٠٠٢،٦٦)

وبالنسبة للحالة الليبية بعد مقتل العقيد القذافي قرر حلف الناتو إنهاء عملية الحامي الموحد، ورفض الطلب الذي تقدم به المجلس الوطني الانتقالي من اجل البقاء في دعم الدولة الليبية في مرحلة ما بعد انتهاء العمليات العسكرية ، وعلى الرغم من أن المدنيين الذين تدخل الحلف لحمايتهم أصبحوا في حاجة ماسه لخدماته ، بسبب حجم الفوضى التي خلفتها العمليات العسكرية ، ونتيجة لهدم النظام والمؤسسات السياسية والتشريعية والأمنية ، وكان من الواضح أن المجلس الانتقالي سلطة ضعيفة عاجزة على إدارة البلاد بمفرده ولهذا السبب قدم طلب لإبقاء التحالف الدولي بقيادة الناتو نتيجة تصاعد وتائر حدة الصراع ومظاهر المتعددة لمرحلة مابعد سقوط معمر القذافي في ليبيا.(Hashim.2022,2511)

واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠١٦ في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ لإنهاء منطقة حظر الطيران ، وأحكام القرار ١٩٧٣ بشان حماية المدنيين، وذلك اعتباراً من ٣١ أكتوبر ٢٠١١.(تقرير الامين العام،١،٢٠١١)

وقد اشاد العديد من الباحثين ومنهم Erfaun Norooz (Norooz 2015,99) وجاريد جينسر Jared Genser(Genser 2018,420–421) بتدخل الناتو في ليبيا باعتباره نجاحًا إنسانيًا لتجنب حمام الدم في مدينة بنغازي ، والمساعدة في القضاء على نظام العقيد معمر القذافي . وفقًا لذلك ، يدعي هؤلاء المؤيدون أن التدخل يوضح كيفية التنفيذ الناجح لمبدأ مسؤولية الحماية في الواقع ، وأعلن كبار ممثلي الولايات المتحدة في التحالف عبر الأطلسي أن "عملية الناتو في ليبيا قد تم الترحيب بها بحق باعتبارها تدخلاً نموذجيًا.(Kuperman 2013,1–2 ومع ذلك ، يكشف تقييم أكثر صرامة أن تدخل الناتو أدى إلى نتائج عكسية ؛ فقد زاد من مدة الحرب الأهلية الليبية وارتفع عدد القتلى فيها عدة أضعاف على الأقل ، بينما أدى أيضًا إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية ... .إذا كان هذا "تدخلاً نموذجيًا" ، فهو إذن نموذج للفشل.(Kuperman 2013,2)

٥- الأثر غير الملموس إعادة البناء

لقد تم تقويض "النجاح المعلن للمسؤولية عن الحماية" في ليبيا بشكل كبير بسبب فشل المجتمع الدولي في مساعدتها على تنفيذ مسؤولية إعادة البناء. إذ لا تزال ليبيا تعاني من انعدام الأمن والاستقرار ، فشل الناتو في تولي القيادة الدولية أو المساعدة المنتجة فيما يتعلق بمسؤولية

إعادة البناء والتعامل مع نزع السلاح والمصالحة الوطنية ، والتعافي ، وكذلك التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي . في نهاية المطاف ، فإن الوضع الحالي في ليبيا هو في الأساس نتيجة لذلك الفشل.(Norooz 2015,100)، وبخلاف القائلين بفشل عملية إعادة البناء ، يقيم آخرين أن دور المجتمع الدولي في إعادة بناء ليبيا محدود، بالنظر إلى الفجوات بين المبادئ المعيارية للمسؤولية عن الحماية بشأن إعادة البناء وخطة المنظمات الدولية وأدائها الفعلي .(مركز الملك فيصل ٢٠١٣، ١٣)

٦-بريكس BRICS وتجاوزات حلف الناتو

يجادل زيجلر ، إن التدخل في ليبيا " زاد من حدة الجدل بين مؤيدي ومنتقدي مسؤولية الحماية" . كان هناك شعور بعدم الارتياح بين دول البريكس والعديد من الدول الأخرى ، بسبب الآثار المستقبلية للمسئولية عن الحماية ، كانت المخاوف الأساسية تتعلق بمدى التفويضات التي ينبغي السماح بها في قرارات المسؤولية عن الحماية ، والحالات التي يجب أن تخضع لتنفيذ مسؤولية الحماية ، ودور القوة العسكرية ، وهشاشة الدول الضعيفة . مثلت هذه الموضوعات معضلات كبيرة لدعاة التدخل الإنساني في ذلك الوقت.

لقد ولدت التجربة الليبية مخاوف لدى دول البريكس من شقين: الأول ، يشكك في الأعمال العسكرية في ليبيا وتداعياتها . الثاني ، يدعو إلى إعادة التفكير في مفهوم التدخل ذاته .

من الواضح أن دول بريكس قلقة من أداء الناتو في ليبيا ، وهذا ربما يرتب موقفا مشتركا وموحدا في إطار الأعمال الجارية لتطوير مفهوم المسئولية عن الحماية .

٧- أثر التدخل العسكري في ليبيا وانعكاساته على تنفيذ R2P بعد عام ٢٠١١

بحسب غاريث ايفانز يبدو ان تنفيذ مسئولية الحماية في ليبيا كان نكسة رئيسة للمعيار، بمعنى أنها عززت الحذر والتشكيك بالفعل بشأن استخدام المسؤولية عن الحماية والإشارة إليها، ويمكن تلمس مثل هذه المواقف في إطار دول البريكس ، ونتيجة لذلك ، امتنعت الدول الأعضاء عن التذرع هذا المفهوم في مناقشات مجلس الأمن اللاحقة في الحالات التي تثير قلقاً بالغاً.(Jan Eliasson 2016)

وأصبح هناك اهتمام بتوضيح القاعدة بشكل أكبر وتشديد الضمانات التشغيلية لمنع سوء الاستخدام على سبيل المثال ، من خلال المفهوم البرازيلي "المسؤولية أثناء الحماية" أو الصيني "الحماية المسئولة" ، ولكن لا يوجد طلب لإلغاء القاعدة في حد ذاتها وكلاهما يسعيان إلى تحويل التركيز بعيدًا عن التدخل العسكري وإلى مزيد من المساءلة لأعمال المجتمع الدولي.(Thakur

(et al.2014.41) ونتناول أدناه عددا من الآثار التي خلفها التدخل العسكري المتشبع بالمصالح الغربية والمستغل لمسئولية الحماية في ليبيا :

أولا: القضية السورية :

كان من المعقول الاعتقاد بأن بعض الشعور على الأقل بالضرورات الإنسانية قد ظهر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأنه سيتم اتخاذ إجراء في سوريا بعد المجازر الوحشية التي ارتكبت على اثر اندلاع الثورة هناك ، إذ حدد قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ بوضوح حماية المدنيين كمبرر للعمل في ليبيا ، وجادل البعض بأن هذا دليل على التطور المعياري للمسؤولية عن الحماية ، ولسوء الحظ ، لم تكن هذه التفسيرات لمهمة ليبيا صحيحة ، بل لم يكن هناك تأثير معياري انتقل إلى سوريا. (Murray et al.2014,69)

ويشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للعام ٢٠١٥ إلى أن الأزمات في ليبيا وسوريا " ساهمت في تصورات خاطئة أوسع بأن مسؤولية الحماية تتعلق في المقام الأول بالتدابير القسرية ". وهي معنية فقط باستخدام القوة. (Henderson 2018,76)

لقد تعهدت الصين وروسيا بعدم السماح مرة أخرى للأمم المتحدة بانتهاك سيادة دولة عضو، بعد أن تطور تدخل R2P الذي كان محدودًا في ليبيا إلى عملية لتغيير النظام . لذلك ، حتى مع انزلاق سوريا إلى الحرب الأهلية وطلب القادة العرب تدخل الأمم المتحدة ، استخدمت الصين وروسيا (الفيتو) ضد مثل هذا الإجراء في ٣١ يناير ٢٠١٢ وحتى يومنا هذا. world (101.cfr.org

إن الافتقار إلى التدخل العسكري ردًا على الأزمة في سوريا قد يكون دليلًا على أن معيار التدخل المفترض لحماية السكان ليس له تأثير ملموس على السلوك الفعلي للدول. و تساءل آخرين ، هل فشل المجتمع الدولي في القيام بتدخل عسكري – مماثل للتدخل في ليبيا– في سوريا يشير إذن إلى إضعاف قاعدة التدخل؟ هل أن معيار المسئولية عن الحماية معيار قوي أم ضعيف حي أم ميت؟ أن غياب التدخل في سوريا يدل على أن التدخل في ليبيا في عام ٢٠١١ كان انحرافًا ، وأن فكرة ظهور قاعدة تسمح وربما تتطلب حتى التدخل العسكري ردًا على الفظائع الجماعية غير صحيحة .

ثانيا : "المسؤولية أثناء الحماية"

كانت إحدى النتائج المباشرة للتدخل في ليبيا ظهور الاقتراح البرازيلي "المسؤولية أثناء الحماية (RWP) " الذي دعا إلى تجديد المناقشة حول معايير متى وكيف ينبغي استخدام القوة

لحماية المدنيين ، وإلى مزيد من المساءلة لمن ينفذون التفويض الصادر عن مجلس الأمن.(Brockmeier2015, 129)

ثالثا: فكرة "الحماية المسئولة"

من تداعيات التدخل الدولي في ليبيا ظهور مفهوم" الحماية المسئولة" في مقالة للباحث والمحلل الصيني Ruan Zongze في ٢٠١٢، وهو شخصية معروفه في المعهد الصيني للدراسات الدولية، وهو مؤسسة فكرية تابعة لوزارة الشؤون الخارجية.(Gegout and Suzuki 386،2020) وتكشف المقالة منظور بكين بشأن ردود الأفعال الغربية على ليبيا وسوريا ، وتظهر مخاوف الصين بشأن نقاط الضعف المفاهيمية للمسؤولية عن الحماية. ورغم أهميه فكرة الحماية المسئولة إلا إنها لم تأخذ صدى كبير في المناقشات الدولية بالمقارنة مع المفهوم البرازيلي المسئولية أثناء الحماية .

رابعا : الحاجة لمزيد من المناقشات حول تنفيذ R2P لاسيما في الجانب العسكري

في أعقاب التدخل في ليبيا عام ٢٠١١ ، أثيرت نقاشات حية حول متى وكيف ينبغي استخدام القوة لأغراض الحماية . كما أثارت أسئلة جادة ذات صلة بالسياسة حول تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية . وقد تعزز للأسف التصور الخاطئ بأن المسؤولية عن الحماية تنطوي في المقام الأول على استخدام القوة. (Jan Eliasson 2016) ، مما تقدم يتضح :

كان للتدخل الدولي في ليبيا آثار على مبدأ المسئولية على الحماية من حيث ما يأتي:

- عمق الحوارات والجدل بشان R2P ، واسهم في انتشار المفهوم وتعزيز الوعي بمضمونه . هذه التجربة كانت مادة لدراسات أكاديمية وندوات سياسية وحوارات أممية ...
- كانت ليبيا ضحية مبدأ المسئولية عن الحماية ، القوة التي استخدمت لهدم الدولة وتغيير النظام السياسي هناك كانت بغطاء أنساني .
- فشل المسئولية عن الحماية في ليبيا أدى إلى شلل مجلس الأمن والأمم المتحدة في سوريا ، وبسبب هاتان الحالتان قال البعض بموت المسئولية عن الحماية ، وقال آخر الفشل في ليبيا كشف ضعف المعيار .
- الانتكاسة لمسئولية الحماية في ليبيا دفعت البرازيل إلى طرح مفهوم "المسئولية أثناء الحماية "RWP ، لاستكمال الجوانب الضعيفة في مفهوم R2P وليس بديلا عنه ، و دفع الصين إلى تقديم –وبطريقة غير مباشرة – مفهوم" الحماية المسئولة".

- لا يوجد سند قانوني يبيح تغيير النظام في ليبيا لا في قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ ولا في القرار ١٩٧٣ ، ولا في R2P الذي لا يضيف شيئا جديدا لقواعد القانون الدولي.

الخاتمة :

بعد اندلاع الاحتجاجات في ١٥ فبراير ٢٠١١ في ليبيا ضد نظام العقيد معمر القذافي، استعملت السلطات القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات ، أدى ذلك إلى إدانات إقليمية ودولية (الأمين العام للأمم المتحدة، مجلس الأمن، المفوض السامي لحقوق الإنسان، مستشار الأمين العام لمنع الإبادة الجماعية والمسئولية عن الحماية ، الجامعة العربية الاتحاد الإفريقي الاتحاد الأوربي...) واسعة النطاق، ومع انتشار الثورة وتوسعها في عدة مدن ليبية توسعت دائرة الانتهاكات لحقوق الإنسان مما قاد المجتمع الدولي إلى فرض القرارين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ الأول تضمن اتخاذ تدابير قسرية دون العسكرية، والثاني أجاز استعمال القوة العسكرية لحماية السكان.

تولى تحالف دولي بقيادة الناتو الحد الاقصى من الركيزة الثالثة للمسئولية عن الحماية، وخلال ممارسته لهذه المهمة تجاوز حدود التفويض وانحاز للمتمردين وعمل على إسقاط النظام في ليبيا، ولم يوافق على البقاء لإعادة البناء هناك ، وقرر إنهاء مهامه بعد أيام من مقتل العقيد القذافي، على الرغم من الفوضى التي تسود البلاد وحاجة المدنيين إلى خدماته للمساهمة في استتباب الأمن المفقود ...

تنفيذ الناتو لمسئولية الحماية قبول بمعارضة شديدة من قبل دول بركس ودول العالم الجنوب عموما، وأساء إلى المفهوم ألناشئ ، وسعت بعض الدول إلى تقديم مقترحات جديدة من اجل سد الثغرات الموجودة فيه، وما زالت الآثار السلبية الناتجة عن التدخل في ليبيا واضحة للعيان ، إذ إن ليبيا ما تزال إحدى الدول الفاشلة وبامتياز .

المصادر باللغة العربية

١. ابراهيم، نبراس. ٢٠١٦." دواعي تطبيق مبدا المسؤولية عن الحماية" *مجلة العلوم القانونية*، المجلد(٣١)، العدد(٢)، كلية القانون، جامعة بغداد: ٣٥-٧٢.
٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة.٢٠٠٦ ، *مجلس حقوق الإنسان ، قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٥ مارس* ٢٠٠٦ ، A/ RES/60/251 ، 3 ابريل 2006 .الفقرة ٨.
٣. القذافي، معمر .٢٠١١. *خطاب بمناسبة مرور ٣٤ عام على سلطة الشعب* ، ٢ مارس .
٤. أيفانز، غاريث .٢٠١١. "المسؤولية عن حماية الشعب الليبي" ، ٢٧ فبراير ٢٠١١ .
https://www.project-syndicate.org/commentary/the-responsibility-to-protect-libyans-2011-02/arabic

٥. بوميبه، برونو.٢٠١١." استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني حالة ليبيا وما بعدها." ، *المجلة الدولية للصليب الأحمر*، المجلد ٩٣،العدد. ٨٨٤ (سبتمبر): ١٤-٢٣.
٦. بي بي سي عربي ، مسئولة الشؤون الخارجية الأوروبية تطالب العالم بعزل القذافي.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110309_eu_libya_ashton
٧. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول.٢٠١٢" مسؤولية الحماية" الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، A/57/303 ١٤، أغسطس ٢٠٠٢ .
٨. تقرير الأمين العام.٢٠١١. " بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" ، الامم المتحدة، مجلس الامن S/2011/727، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١.
٩. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة2012" مسؤولية الحماية :الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة" A/66/874 ، ٢٥ يوليو ٢٠١٢ .
١٠. حمزة، عادل عثمان.٢٠١٠."التدخل الانساني بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد(٢١) العدد(٢)، جامعة بغداد،:٤٤٢-٤٦١.
١١. حمزة، عادل ٢٠١١"المسؤولية القانونية عن الجرائم الدولية: دراسة في حالة الموقف الامريكي "مجلة دراسات دولية، العدد(٤٨) ،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد:٨٧-١٠٦.
١٢. سلوم، سعد" النهج الاقليمي في تنفيذ مسؤولية الحماية: دراسة في تجربة الاتحاد الافريقي" مجلة دراسات دولية، العدد(٩٣)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد: ٤٠٩-٤٣٧.
١٣. سيف الإسلام.2011." ليبيا مولت حملة ساركوزي الانتخابية" ، 17مارس .
https://www.youtube.com/watch?v=58oUX8pKAaA
١٤. شبكة الجزيرة.٢٠١١. تحرك دولي يواكب أزمة ليبيا ، ١١.٣.٢٠١١.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/3/11
١٥. مجلس الامن التابع للأمم المتحدة.٢٠١١ ، *الجلسة العامة* ، *S/pv.6498* ، 17مارس ٢٠١١.
١٦. مجلس الامن التابع للأمم المتحدة.٢٠١١ ، *القرار S/RES/1970*
١٧. محمد،عبيدي.٢٠١٧." الأمن الإنساني في طل مسئولية الحماية" (أطروحة دكتوراه) ، كلية الحقوق : جامعة محمد خيضر ، الجزائر.
١٨. مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإستراتيجية.٢٠١٣. "تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية" ، مجلة مسارات ، (مايو):٤-١٥.
https://www.kfcris.com/pdf/5c8b253e66e3f1670ce716d11a005aaf57ccd84d4b b73.pdf
١٩. معمر القذافي، معمر ."خطاب إلى أهالي بنغازي عبر الراديو".
https://www.youtube.com/watch?v=JTGTDTI2YZ0
٢٠. هيومن رايت وتش. ٢٠١٢. "قتلى غير معترف بهم : الخسائر البشرية في حملة الناتو الجوية على ليبيا" ، أيار ١٤، ٢٠١٢. https://www.hrw.org/ar/report/2012/05/14/256327
٢١. يسمينة،عجو.٢٠١٥." مبدأ مسؤولية الحماية أثناء النزاعات المسلحة" ،رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية ، الجزائر .

المصادر باللغة الانكليزية

1. Aboma,Paul Tang.2019. *R2P and the US Intervention in Libya* , Hekima Institute of Peace Studies and International Relations , Nairobi, Kenya .
2. Adams,Simon.2012.Libya and the Responsibility to Protect. Global Centre for the Responsibility to Protect , No : 3 , (October): https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/libyaandr2poccasionalpaper-1.pdf
3. Ainley, Kirsten.2015."The Responsibility to Protect and The International Criminal Court: Counteracting The Crisis." *International Affairs*, 91:1, :37-54.
4. Alan J. Kuperman , "Lessons from Libya: How Not to Intervene", Policy Brief, Belfer Center for Science and International Affairs , *Quarterly Journal: International Security* , September 2013. https://www.belfercenter.org/publication/lessons-libya-how-not-intervene
5. Bellamy, Alex J.2011. The Responsibility to Protect and the Problem of Regime Change, Thomas G. Weiss Ramesh Thakur (et al),The Responsibility to Protect: challenges & opportunities in light of the Libyan intervention , e-International Relations. (November):20-23 .
6. Brockmeier, Sarah, &Oliver Stuenkel & Marcos Tourinho.2015. "The Impact of the Libya Intervention Debates on Norms of Protection." Global Society, 30:1, 05 (November):113-133.
7. Canadian Forces College.
8. Chandler, David .2011. "Libya: The End of Intervention" , Thomas G. Weiss Ramesh Thakur (et al) , "The Responsibility to Protect: challenges & opportunities in light of the Libyan intervention" , *E-International Relations*, (November).
9. Deng, francis & Edward Luck.2011. On The Situation In Libya, United Nations Press Release, New York.
10. Deniz, Constança Ferreira Torcato Reis.2020"R2P – The Responsibility to Rebuild The Case of Libya" ,(Master thesis). Law Faculty, Nova University.
11. Desjardins, Lee R.2013."The Responsibility to Protect: Implications for the U.S. Army." (Master thesis) ,United States Army War College.

12. Dietrich, John W.2013. " R2P and Intervention After Libya." , History and Social Sciences Faculty, Bryant University , Bryant University , *Journal Articles*, Vol.5, No. 2:323-352.
13. Ellen, Mary O'Connell.2011. How to Lose a Revolution , Thomas G. Weiss Ramesh Thakur (et al),The Responsibility to Protect: challenges & opportunities in light of the Libyan intervention, e-International Relations. November
14. Encyclopedia Britannica.2011 Libya Revolt Of 2011. https://www.britannica.com/event/Libya-Revolt-of-2011
15. Engelbrek, Kjell.2014. Why Libya? Security Council Resolution 1973 and the politics of justification, Kjell Engelbrekt, Marcus Mohlin and Charlotte Wagnsson, The NATO Intervention in Libya Lessons learned from the campaign, Routledge, New York.
16. Evans, Gareth.2011. Interview: The R2P Balance Sheet After Libya , Thomas G. Weiss Ramesh Thakur (et al).2011. The Responsibility to Protect: challenges & opportunities in light of the Libyan intervention, E-International Relations, November.
17. Gegout, Catherine, & Shogo Suzuki.2020."China, Responsibility to Protect, and the Case of Syria: From Sovereignty Protection to Pragmatism",Global Governance 26: 379-402. https://brill.com/view/journals/gg/26/3/article-p379_3.xml?language=en
18. Genser, Jared .2018."The United Nations Security Council's Implementation of the Responsibility to Protect: A Review of Past Interventions and Recommendations for Improvement." , *Chicago Journal of International Law*,vol.18 , No.2, : 420-501.
19. Glanville, Luke.2014. Syria Teaches Us Little About Questions Of Military Intervention، E-International Relations, Feb 7.
20. Hamid, Ammar yassin, Ali Qasim muhammed.2022"The Impact of the strategies of international powers in the middle East on Regional security after 2011", Res Militaris, vol.12, No.2, summer- Autumn.
21. Hashim,Abbas Aziz, Taazur falah shandookh .2022. "concept of conflict and Identifying aform Cr sippABio:conceptual and theoretical framework"ResMilitaris, Vol.12,No.4, December Issue.
22. Henderson, Stacey Lee.2018. Permission to Intercede Or Sovereignty Supreme? the influence of R2p on Non- Forceful Responses To Atrocity Crime Doctoral Dissertation) Adelaide Law school, university in Adelaide, Australia January.

https://cjil.uchicago.edu/publication/united-nations-security
https://core.ac.uk/download/pdf/56739936.pdf

23. Jan Eliasson.2016. UN Deputy Secretary-General delivered the Sixth Annual Gareth Evans "Lecture on R2P on, *R*2P and Human Rights: The way forward for the United Nations" , Global Centre for the Responsibility to Protect, New York .
24. Mahdi, Yusra salih, Aya Jaafar Abdul sattar Ahmed.2022"The position of Iraq in Russians policy after the 2000" *Baltic Journal of law politics*, Vol.15, No.3.
25. Michaels, Jeffrey H.2014. Able but not willing A critical assessment of NATO's Libya intervention, Kjell Engelbrekt, Marcus Mohlin and Charlotte Wagnsson, The NATO Intervention in Libya Lessons learned from the campaign, Routledge, New York.
26. Murray, Robert W.2014. "Rationality And R2p: Unfriendly Bedfellows", Robert W. Murray & Alasdair Mckay (eds) , Into The Eleventh Hour: R2p, Syria And Humanitarianism In Crisis . E-International Relations, January .
27. Norooz, Erfaun.2015." Libya, Resolution 1973 and the Responsibility to Protect (R2P)." Central European Journal of International & Security Studies: 92-104.
28. Notaras,mark and Popovski,vesselin .2011." The Responsibility to Protect". 5Apr il.
29. Obaid, saad Aloon, Mustafa, Abdul Kareem Majeed.2022"Economic and security competition between the united states and Russia in Africa" journal of positive school psychology, vol.6,No.7.
30. Obama, Barack, &David, Cameron, & Nicolas Sarkozy.2011. "Libya's Pathway to Peace"The New York Times, April 14, 2011. https://www.nytimes.com/2011/04/15/opinion/15iht-edlibya15.html?ref=global
31. Pillay, Navy.2011.Situation of Human Rights in the Libyan Arab Jamahiriya: Human Rights Council - 15th Special Session – Geneva..
32. Popovski, Vesselin.2011." Siblings, But Not Twins: Poc And R2p" ,United Nations University , 1 (Nov).
33. Security Council United Nations.2011. Security Council Press Statement on Libya, Sc/10180-Afr/2120.
34. Summerfield, Maj J.D.2017." Mixed Motives And Irregularities: Libya, Syria, And The Responsibility To Protect." , Master Of Defense Studies ,
35. Thakur, Ramesh.2011." Libya and the Responsibility to Protect: Between Opportunistic Humanitarianism and Value-Free Pragmatism. Security

Challenges", Institute for Regional Security. Vol: 7, No: 4:13-25., Summer:13-25. https://www.jstor.org/stable/26467113

36. Thakur, Ramesh.2014."Syria And The Responsibility To Protect" , Robert W. Murray And Alasdair Mckay (eds), Into The Eleventh Hour: R2p, Syria And Humanitarianism In Crisis , E-International Relations , January .
37. Thakur, Ramesh.2018." Peacebuilding and the Responsibility to Rebuild." *Asian International Studies Review*, Vol. 19 No. 2 ,(December): 1-12.
38. world101.cfr.org .2012."The Rise and Fall of the Responsibility to Protect", 2012.